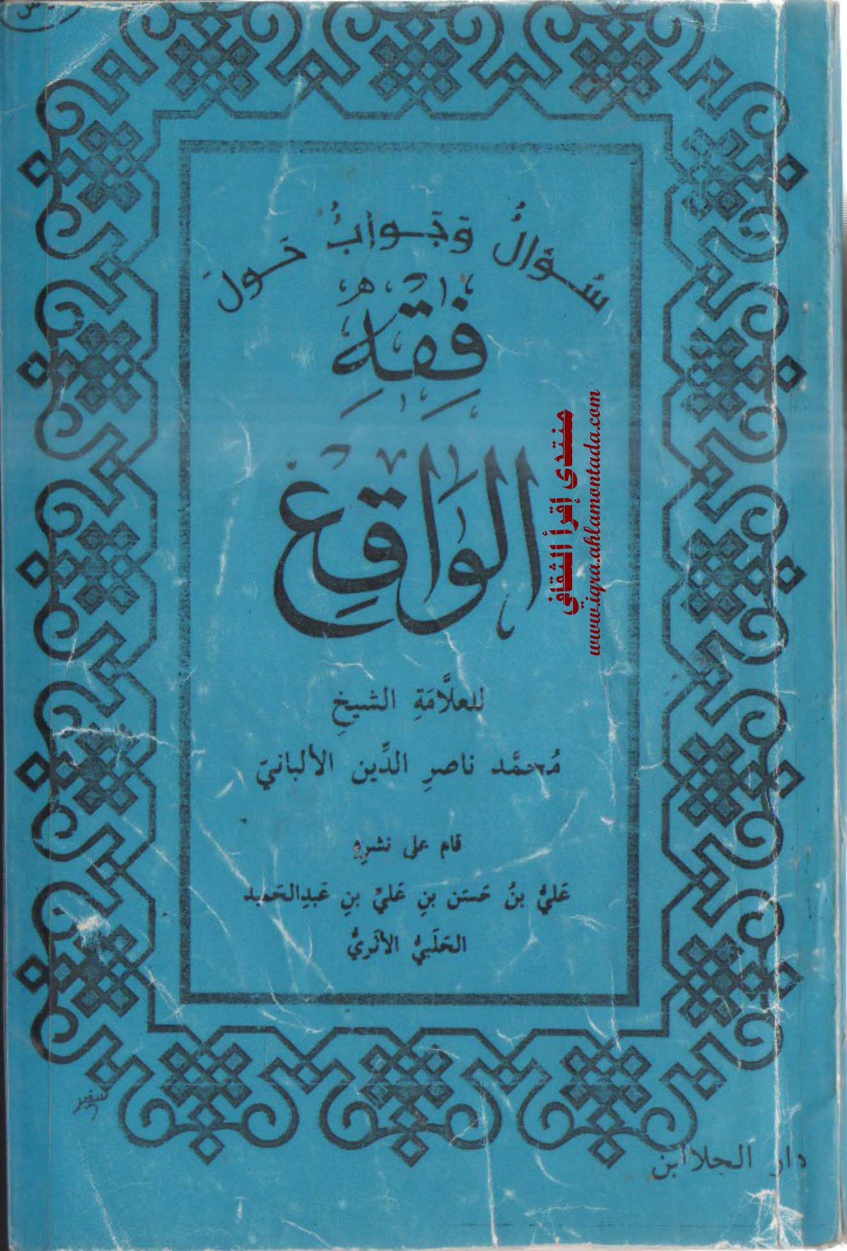

سُؤالٌ وَجوابٌ حَول
فِقهِ
الواقِعِ
للعلَّامَةِ الشيخِ
مُحمَّد ناصرِ الدِّين الألبانيّ
قام على نشرِهِ
عَليُّ بنُ حَسَن بنِ عَليّ بنِ عَبدِالحَميد
الحَلَبيُّ الأثريُّ
دار الجلالين

سُؤالٌ وَجَوابٌ حَولَ

فِقهِ الوَاقِع

للعلَّامَةِ الشيخِ
مُحمَّد ناصرِ الدِّين الألبانيّ

قام على نشرِهِ
عَليُّ بنُ حَسَن بنِ عَليّ بنِ عَبدِالحَميد
الحَلَبيُّ الأثَريُّ

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

النَّاشر
دار الجلالين للنشر والتوزيع
السُّعوديَّة - الرِّياض

سؤال وجواب
حول
فقه الواقع

بسم الله الرّحمن الرّحيم

تَقديمٌ (١)

إنَّ الحَمدَ للّه نَحمدُهُ ونَستَعينُهُ ونَستَغفرُهُ، ونَعوذُ باللّهِ مِن شرورِ أنفُسنا، ومِن سيِّئاتِ أعمالنا، مَن يَهدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فلا هاديَ لهُ .

وأشهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللّه وَحدَهُ لا شريكَ لهُ .

وأشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عَبدُهُ ورسولُهُ .

أمّا بَعد :

فإنَّ مِن أهمِّ قواعِدِ العلمِ والعَمَلِ والتَّربيةِ قولَ رَبِّنا سُبحانَهُ : ﴿ وَلا تَقْفُ ما لَيسَ لَكَ بهِ عِلمٌ إنَّ السَّمْعَ

(١) بقلم : عليّ بن حسَن .

والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئكَ كانَ عَنهُ مَسؤولًا ﴾[1] ؛ إذِ الآيَةُ تُبَيِّنُ أصلَ المَوقِفِ الشرعيِّ الصَّحيحِ للمُسلمِ فيما يَسمَعُ ، أو يُبصِرُ ، أو يَعتَقِدُ ؛ وأنَّ ذلك كُلَّهُ - بِنَتائجِهِ - قائمٌ على العلم ، دونَما سِواه ...

ومَعنى الآيَةِ : « لا تَتَّبع ما لا علمَ لَكَ بهِ ، فلا يَكُن مِنكَ اتِّباعٌ بالقَولِ ، أو بالفِعلِ ، أو بالقَلبِ ، لما لا تَعلَمُ ، فَنهانا عَن أن نَعتَقِدَ إلّا عَن علمٍ ، أو أن نَفعَلَ إلّا عَن علم ، أو أن نَقولَ إلّا عَن علم

فمَا كُلُّ ما نَسمَعُهُ ، وما كُلُّ ما نَراهُ نَطوي عليهِ عَقدَ قلوبِنا ، بَل عَلينا أن نَنظُرَ فيه ، ونُفَكِّرَ ، فإذا عَرَفناهُ عَن بَيِّنَةٍ اعتَقَدناهُ ، وإلّا تَرَكناهُ حيثُ هو ؛ في دائرةِ الشكوكِ والأوهامِ ، أو الظُّنونِ التي لا تُعتَبَرُ »[2] .

وخُلاصَةُ مُرادِ الآيَةِ الكريمَةِ الوَصاةُ بأن : « لا

(١) الإسراء : ٣٦ .

(٢) « أُصول الهداية » (ص ٩٧) لابن باديس - بتعليقي .

تَقُل للنَّاسِ وفيهم؛ ما لا علمَ لكَ بهِم، فَترمِيَهُم بالباطِلِ، وتَشهَدَ عليهم بغَيرِ الحقّ »[1].

وما أجمَلَ قولَ الإمامِ القُدوَةِ بَكرِ بنِ عبداللَّهِ المُزَنيِّ رحمه اللّه : « إيَّاكَ مِن الكلامِ ما إنْ أصبت فيه لم تُؤجَرْ، وإنْ أخطَأتَ تُوزَر؛ وذلك سوءُ الظَّنِّ بأخيكَ »[2].

أقولُ :

ما أحرى المُسلمين - اليومَ - وهُم يُهيِّئونَ أنفُسَهُم لأمرٍ عَظيمٍ عَظيمٍ، أن يتأمَّلوا هذه المعانيَ الشريفَةَ، وأن يُعمِلوا في عقولِهم وقلوبِهم أحكامَها أمراً ونهياً، عِلماً وعَمَلاً، **لا أن تكونَ مُجرَّدَ كلماتٍ يتغَنَّونَ بها، وألفاظٍ يُكرِّرونَها**؛ دونَها تَطبيقٍ واعٍ، ومِن غيرِ تنفيذٍ

(1) « تفسير الطَّبري » (15 / 87) .

(2) رواهُ ابنُ سعد في « الطَّبقات » (7 / 210) وأبو نعيم في « الحلية » (2 / 226) .

لِحقوقها وواجباتِها !

وَتطبيقاً لهذه القاعِدَةِ القُرآنيَّةِ الهامَّةِ، و « فقهاً للواقع » الذي يَعيشهُ المُسلمون بعامَّةٍ، و (الدُّعاةِ) بخاصَّةٍ : لا بُدَّ مِن ذِكرِ صُوَرٍ (واقعيَّة) عِشناها وعايَشناها؛ تُبيِّنُ مَدى التَّناقُضِ السَّحيقِ بينَ أمرِ القُرآنِ وتَنفيذِ الإنسانِ، حتى نَجتَنِبَها في نُفوسِنا، ونُحَذِّرَ منها إخوانَنا وأصحابَ الحُقوقِ علينا، فأقولُ :

كثيراً ما نَسمَعُ مِن (الدُّعاة) أو (الشباب) مَن يَقولُ وَيُرَدِّدُ : ... العلمُ ... حُسنُ الظَّنِّ ... التأنِّي ... الأُخوَّة ... الخُضوع للحَقِّ ... البُعد عَن التَّعصُّب ... الولاء للمؤمنين ... استماع النَّصيحة ... قَبول الدَّليل ...

... ولكنْ ... وعند أوَّلِ امتحانٍ (فِعليٍّ عَمَليٍّ) تُعرَفُ به - حَقّاً - تِلكُمُ الأقوالُ، وتُقاسُ به - صِدقاً - هاتيكَ الدَّعاوى؛ تَرى انقلابَ المفاهيم ... وتَغيُّرَ المَوازين :

فالعلمُ يَنقَلِبُ جَهلًا ...

وحُسنُ الظَّنِّ يَنقَلِبُ تُهمَةً ...

والتَّأنِّي يَنقَلِبُ تَهوُّراً ...

والأُخوَّةُ تَنقَلِبُ ضِدّاً ...

والخُضوعُ للحَقِّ يَنقَلِبُ رَفضاً ...

والبُعدُ عَن التَعصُّبِ يَنقَلِبُ غَلْوَاءً ...

والوَلاءُ للمُؤمنين يَنقَلِبُ عَداءً ...

واستِماعُ النَصيحةِ يَنقَلِبُ إباءً ...

وَقبولُ الدَّليلِ يَنقَلِبُ تَقليداً ...

... كيف ذلك ! وَقَد مَلأُوا الدُّنيا وشغَلوا النَّاسَ ! !

... كيف ذلك ! وهُم يَدَّعونَ الحِرصَ، والامتثال، واللِّينَ في الأقوالِ والأعمال ! !

... سُبحانَ اللهِ ! كُلُّ ذلك يكون ... مِن غَيرِ حُجَّةٍ تُذكَر ... ومِن غَيرِ دليلٍ يُبَيِّنُ أو يُشهَر ...

والنّاظِرُ في (واقع) المُسلمين اليَومَ - بل مُنذُ ألفِ يَومٍ - يَرى أنَّ (الكثيرين) منهم بَعيدونَ البُعدَ كُلَّهُ عَن ادِّعاءاتِهِم، ومُنحَرِفونَ الانحرافَ جَميعَهُ عَن مَزاعِمِهِم !

ومِمّا (يتناسَبُ) مَع هذه الرِّسالَةِ ومَوضوعِها ذِكرُ أمثلةٍ مِن هذا (**الواقع**) المَريرِ؛ مَع أنَّها أكثَرُ مِن أن تُحصى، وأوسَعُ مِن أن تُحصَرَ :

فَترى شاباً - مثلاً - أو شباباً، يُناقِشُهُم[1] (طالبُ علمٍ) في مسألةٍ (**فِكريَّةٍ**) أو (**دَعويَّةٍ**) ... فإذا وافَقَ ذلِكَ النِّقاشُ ما (**لُقِّنوه**) ... وطابَقَ ما (**عايَشوه**) .. وجاءَ مُلَبِّياً لِرَغَباتِ ما (**أَلِفوه**) واعتادوه: كان عندهم (مُناقِشُهم) الأخَ المُقَدَّمَ الخالِصَ صادِقَ الوُدِّ ...

وإنْ خالَفَ قولُكَ مَضمونَ فكرِهم، أو نَواحيَ مِن

---

(١) سواءٌ بالكتابةِ أم المُشافَهَةِ !

رأيِهِم ... قَذَفوكَ بِزَبَدٍ مِن القَول السُّوء ... وَرَمَوْكَ عَن قَوسٍ واحدَةٍ بِتُهَمٍ بها العُصبَةُ أولو القُوَّةِ تَنوء ! ! بل تَراهُم يتناقلونَها – مِن غيرِ ثَبتٍ – بكُلِّ هُدوء ! ! !

ومثالٌ آخَرُ (واقعيٌّ) أيضاً :

أنَّ مَن يُوضَعُ – مِن (الدُّعاةِ) أو غيرهم – في بَعضِ الأذهانِ على أنَّه قُدوَةٌ، وأُسوَةٌ، ومَثَلٌ يُحتَذى بهِ، ويُؤخَذُ قولُه ؛ يُصبِحُ في عقولِ ذوي الحماسةِ، ويُضحي في نُفوسِ **ذوي العواطفِ الجارِفَةِ** : علامَةً بنفسِهِ على الحَقِّ ... ودليلًا بِمَحضِ كلامِهِ على الصَّواب ...

وهذا انحرافٌ عَظيمٌ بلا ارتياب ...

يقولون – بلسانِ قالِهم أو حالِهم –: نَحنُ (نُقَدِّرُ) (الدُّعاة) ... وأُولئكَ المُقتَدى بهم ! ! فلا تَقرَبوهُم ... وإيّاكُم مِن الرَّدِّ عليهم أو نَقْدِهِم ! !

وهذا عَجَبٌ ... فَهَل ثَمَّةَ بَشرٌ فوقَ النَّقدِ والرَّدِّ، خَلا الأنبياءَ صَلَواتُ اللهِ عليهم وسلامُهُ .

ولو أبدَلَ (بَعضٌ) مِن هؤلاءِ - لِمَرارَةِ واقِعِهِم - راءَ (**تَقْديرِهم**) المَزعومِ (سِيناً) لكان هوَ الوَصفَ الحَريَّ بهم، والموافقَ لِحالِهِم ...

إذ **مُجَرَّدُ الرَّدِّ** على واحدٍ منهم ... ولو بكلامٍ لطيف ... غَيرِ عنيف ... هو - عند هؤلاء - **جُرمٌ** مَشهود ... وفِعلٌ باطلٌ غَيرُ مَعهود !

وأدنى إشارة ... ولو برَقيقِ العِبارَة ... **يَعُدُّونَها** مِن التعدِّي الصَّريح ... والتَّصرُّف القَبيح ...

ويُصاحِبُ هذه الأفعالَ الفاسِدَة ... النَّابعةَ من العَصبيَّاتِ الكاسِدَة: مَوجاتٌ تِلوَ مَوجاتٍ مِن **اتِّهامِ البُرَءاء، والتَّحذيرِ مِن الأصفياءِ، بل ومُقاطَعَة الأنقياءِ الأتقياء !!**

أقولُ :

هذه شريحةٌ لِجانبٍ مِن (الواقِعِ) القاتمِ الذي يَعيشُهُ - دونَ شعورٍ - عَدَدٌ مِن الشبابِ البَريءِ،

العاطفيّ، المُحبِّ لدينِ اللّهِ سُبحانهُ وتَعالى ... يَجبُ أن يَعرفوها بأضدادها ... ويَفهموها بِحقائِقها؛ لتَهذيبِ نفوسِهم، وإصلاحِ فِعالِهم، حتى يكونَ ارتباطُهُم بالحَقِّ وللحَقِّ !

وما نَشأت تلك السّوالبُ فيهم (وَتَرَعرَعَت) إلاّ بسَبَبِ قِلّةِ العلمِ، والنّظَرِ في اتِّجاهٍ واحدٍ ! !

لَقَد جَهِلَ هؤلاءِ الإخوَةُ الأحبابُ الأوفياءُ – أو تَجاهَلوا – أنَّ الرَّدَّ لا يَلزَمُ منه التّنقيصُ والازدِراء ... ولا يُرافقُهُ المَقتُ أو شديدُ اللأْواءِ والبلاء ... لا مِنَ الرادِّ أثناءَ رَدِّهِ، ولا (فيه) نَتيجةَ رَدِّهِ ! !

ثُمَّ مَن ناظَرَ أو جادَلَ أو
رامَ كَشفاً لِقَذىً لَم يَنْجَلِ
قَدَحوا في دينِهِ واتَّخذوا
عِرضَهُ مَرمى سِهامِ المُنصُلِ[1]

---

(١) « البدرُ الطّالع » (١ / ١٣٦) للشوكاني . =

وبيانُ حقيقةِ هذا المَنهجِ العلميِّ المَتينِ في الردِّ وقَبولِهِ، والاستجابةِ إليهِ، قائمٌ على أصلَين :

الأوَّل : أنَّ الواجبَ على المُسلمِ أن يَكونَ عندَهُ « الاستِعدادُ الدَّائمُ لِتجاوُزِ الأخطاءِ، وَتَصحيحِها ... وهذا لا يَتمُّ إلّا في جَوٍّ مِن الفَرَحِ والغِبطَةِ **بالنَّقدِ الصَّحيحِ**، وَتَركِ أُسلوبِ التَّزكيةِ المُطلَقَةِ للأقوالِ والأعمالِ **والأشخاصِ والجماعاتِ**، والسَّعي الدَّائمِ لتعديلِ **المناهجِ** والمسالكِ، على وَفْقِ الحقِّ الذي تَقتَضيهِ شريعَةُ اللّهِ، وَيَدُلُّ عليه النَّصُّ مِن القُرآنِ والسُّنَّة »[1].

الثَّاني : « الأمرُ والنَّهيُ ضَرورَةٌ بَشريَّةٌ؛ فكُلُّ إنسانٍ على وجهِ الأرضِ لا بُدَّ له مِن أمرٍ ونَهيٍ، ولا بُدَّ أن يُؤمَرَ ويُنهى؛ حتى لو أنَّه وَحدَهُ ؛ لكان يأمُرُ نَفسَهُ

= والمُنصُل : السَّيف .

(١) « مِن وَسائل دَفع الغُربة » (ص ٦٦ - ٦٧) للأخ سَلمان العودة .

وبَنهاها : إمَّا بِمَعروفٍ، وإمَّا بِمُنكَرٍ »[1].

فلا أحَدَ يَعْلو عَنِ النَّقد ... ولا أحَدَ يَسْتَعلي على الحَقِّ ...

وهذا هو المَنهجُ الإيمانيُّ الحَقُّ، الذي يَجبُ أن يَكونَ ساريَ النُّورِ بينَ الإخوَةِ الأوفياءِ، وظاهِرَ الضِّياءِ في عقولهم وقلوبهم؛ « أمَّا المُنافقونَ؛ فهم مُجتَمعونَ لا على شيءٍ مُوَحَّدٍ، ولا عَلى مَنهَجٍ واضحٍ، بل على التخبُّط والتَقليدِ الأعمى، والاتِّباعِ للأشخاصِ، بحَيثُ تذوبُ شخصيَّاتُ بَعضِهِم في بَعضٍ وتَنمَحي، فلا تآمُرَ بينَهُم بِمَعروفٍ، ولا تَناهي بينهم عَن مُنكَر، ولا تَناصُحَ في اللَّه »[2].

وهذا كُلُّهُ؛ دِقُّهُ وَجِلُّهُ : مِمَّا لا نَرضاهُ مِن قَريبٍ أو مِن بَعيدٍ، لأخٍ – أو إخوَةٍ – تَجمَعُنا وإيَّاهُم دائرَةُ عُموم

(١) « المَرجع السَّابق » (ص ٧٥) .

(٢) « المرجع السَّابق » (ص ٧٨) .

الإسلامِ، فَضلًا عَن حَلْقَةِ خُصوصِ **عَقيدةِ أهلِ السُّنَّة والجماعَةِ** ...

ثمَّ لو نَظَرنا إلى أنفُسنا - أو إخوانِنا - بينَ رادٍّ ومَردودٍ عليه: نَرى أنَّ كُلَّ رادٍّ منهم هنا فهو مَردودٌ عليهِ هناكَ، وأنَّ المَردودَ عليه هُناكَ هو نَفسُهُ رادٌّ على غيرِهِ هُنا !!

فلماذا (يُعامَلُ) هذا بما لا يُعامَلُ بهِ (ذاك) ؟!

ولماذا (يُتعامَلُ) مع هذا هكذا، ولا (يُتعامَلُ) بِمثلهِ مَع (ذاك) ؟!

أم أنَّ (الفَرقَ) ناتجٌ عَن « **الحزبيَّةِ الضيِّقةِ التي فَرَّقت المُسلمين شِيَعاً** »[1] ؟! ولو كانَت حِزبيَّةً نَفسيَّةً !

أحرامٌ على بلابِلِهِ الدَّوْحُ
حلالٌ للطَّيرِ مِن كُلِّ جِنسِ !

وأمرُ الردِّ والنَّقدِ طَبيعيٌّ جدّاً عندَ كُلِّ مُنصِفٍ يعرفُ

---

(١) « لحوم العُلماء مَسمومَة » (ص ٢٣) للأخ ناصر العُمَر .

(الحَقَّ) **بِجلالهِ** .... **لا بِرجالهِ** .... إذ هو تَطبيقٌ عَمليٌّ لتلكَ القاعدَةِ المُشرِقَةِ المُنيرةِ الّتي **نُرَدِّدها** ... **وَيُرَدِّدونَها** : « ليسَ أحدٌ بَعدَ النَّبيِّ ﷺ، إلّا ويُؤخَذُ مِن قولِهِ وَيُترَكُ، إلّا النَّبيُّ ﷺ »[1].

وأمَّا ما تَوَهَّمَهُ - أو أوهَمَهُ - (البَعضُ) مِن أنَّ في هذا الرَّدِّ أو ذاكَ النَّقدِ قَدحاً وَغيبَةً[2] ! فَقد تَكفَّلَ بنَقضِ هذه الشبهَةِ وكَشفِ وهائها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ - في « الفتاوى » (٢٨ / ٢٣٦) -، يرحمُهُ اللَّهُ، حيثُ قال في مَعرِضِ مُناقشتهِ لِمَشروعيَّة الرَّدِّ والنَّقدِ :

« وليسَ هذا البابُ مُخالفاً لقَولِهِ [ﷺ] :

---

(١) « جامعُ بيان العلمِ وفضله » (٢ / ٩١) لابن عبدالبرّ .

(٢) و (بعضهم) يقول : « قَد سَلِمَ العِلمانيُّون ! ولم يَسلَم المؤمنون » !! ... وهو كلامٌ فارغُ المَضمون !!! إذ يَكفينا لنَقضِ الفكرِ العِلمانيِّ فضائحُ الدِّيمُقراطيَّة المُعاصرَة !! فلا أُطيلُ !

« الغِيبَةُ ذِكرُكَ أخاكَ بما يَكرَهُ »؛ فإنَّ الأخَ هو المُؤمنُ، والأَخُ المُؤمنُ إن كانَ صادقًا في إيمانِهِ لم يَكرَه ما قُلتَهُ من هذا الحَقِّ الذي يُحبُّه اللَّهُ ورسولُهُ - وإن كان فيه شهادةٌ عليه وعلى ذَويهِ -، بَل عليه أن يَقومَ بالقِسطِ، ويكونَ شاهداً للَّه ولو على نَفسِهِ أو والدَيهِ أو أقربيهِ، ومَتى كرِهَ هذا الحقَّ كان ناقصاً في إيمانِهِ، يَنقصُ من أُخوَّتهِ بقدر ما نَقَصَ من إيمانِهِ، فلم يَعتبر كراهَتَهُ من الجهةِ التي نَقَصَ منها إيمانُهُ؛ إذ كراهَتُهُ لما لا يُحبُّهُ اللَّهُ ورسولُهُ توجبُ تَقديمَ مَحبَّةِ اللَّهِ ورسولِهِ، كما قال تعالى: ﴿ واللَّهُ ورَسولُهُ أَحَقُّ أنْ يُرْضُوْهُ ﴾[1] » .

وهذه الرِّسالةُ - أخي القارئُ الحبيبُ - تأتي هذه الأيَّامَ لتعريفِ النَّاسِ بِحقائقَ غائبةٍ عنهم، انشغلوا بِسواها عنها، وانصرَفوا بِغَيرِها إلى ما هو أَدْوَنُ منها ! !

وَيَتَّضِحُ ذلك بِجلاءٍ في ثلاثَةِ أُصولٍ مُهِمَّةٍ :

---

(١) التَّوبَة : ٦٢ .

الأول : معرفةُ حقيقة « فقه الواقع »، ومدى الحاجَة إليه في (واقعنا) المُعاصر، سَلْباً وإيجاباً. وكيف يُتعامَلُ معه ؟ وكيف نَستَفيدُ منه ؟

والثَّاني: بيانٌ للمَنهَجِ الواجِبِ اتِّباعُهُ مِن العُلَماءِ، والشبابِ، و (الدُّعاة)؛ ألا وهو **منهجُ التَّصفيَةِ والتَّربيةِ**، المَبنيُّ **على العلم** بالكتابِ والسُّنَّة وعلى **مَنهج سَلَف الأُمَّة**، **والعَمَلِ** بالأحكامِ المُترَتِّبَةِ على ذلك. والقائمُ على التَّأنِّي وَعَدمِ التَّعجُّل، والمُؤَسَّسُ على صدقِ الأُخوَّة ، **والبُعد عَن الحِزبيَّة المَقيتَةِ والعصبيَّة القاتلَةِ** !

الثَّالث : **أهمِّيَّةُ** الردِّ والنَّقدِ، وبيانُ أنَّهُ أمرٌ سائغٌ بَل مَطلوبٌ، ولكنْ بالَّتي هي أحسَنُ للَّتي هيَ أقوَمُ ! ! إذِ « الواجبُ على أيِّ مُسلم رأى أمراً أخطأَ فيه أحدُ العُلماءِ أو (الدُّعاةِ): أن يَقومَ بتَذكيرهِ ونُصحِهِ »[1]، دونما نَكيرٍ على الرادِّ كائناً مَن كانَ ! ! فَيُؤخَذُ منه

(١) مِن كلامِ شيخنا في هذه الرِّسالَة (ص ٦٠) .

(الحَقُّ)، ويُترَكُ ما خالَفَهُ، إذ الحَقُّ يُعرَفُ (بدلائلِهِ) لا بِمُجَرَّد قائلِه ! ولا يَكونُ ذلك إلّا « بالتَّجرُّدِ للَّهِ - جَلَّ وعَلا -، والسَّلامةِ مِن الهَوى، والتَّحرِّي في المَنهجِ »[1].

وأمّا عكسُ ذلك؛ فهو « **عادَةُ ضُعفاءِ العقولِ؛ يعرفون الحقَّ بالرجالِ، لا الرجالَ بالحَقِّ** »[2].

وَرَحِمَ اللَّهُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّة القائل[3]:

« المُؤمنُ للمُؤمنِ كاليَدَينِ؛ تَغسِلُ إحداهُما الأُخرى، وَقَد لا يَنقلعُ الوَسَخُ إلّا بنوعٍ مِنَ **الخُشونَة**؛ لكنّ ذلك يوجِبُ مِن النَّظافَةِ والنُّعومَةِ، ما نَحمَدُ معه ذلك **التَّخشين** ».

ولا بُدَّ لي مِن كلمَةٍ يَقتَضيها هذا المقامُ؛ لِصلَتها

---

(١) « امتحان القلوب » (ص ٥٠) للأخ ناصر العُمَر .

(٢) « لحوم العُلماء مَسمومة » (٢٤) .

(٣) « مجموع الفتاوى » (٢٨ / ٥٣) .

بِمسألةٍ (واقعيَّةٍ) مِن مسائلِ الدَّعوَة إلى اللّه، فأقولُ :

قد كتَبتُ في الشهورِ الأخيرَةِ رسالتَين[1] في فقه الدَّعوةِ[2] - أحسبُهما - مُهمَّتين غايَةً - وهما لا تَخرُجانِ في إطارهما العامّ عَمّا سيأتي مِن كلامِ شيخنا -:

إحداهما : في تأصيلِ « فقه الواقع »، وبيان مهمّاتٍ مُتعلِّقةٍ به .

والثَّانية : في مُقارَنةِ بَعض « المناهج الدَّعويَّة » المُعاصرة، بمنهج السَّلف، وبأصالتهِ، وعُمقِ مفاهيمه .

ولقد شرَّق (البَعضُ) وغرَّب ... وأبعَدَ (ظنونَهُ) وقَرَّب ... مُدَّعين دعاوى بَعيدَة ... لا رشيدَةً ولا

---

(١) وَبعد كتابَةِ هذه المُقدِّمَةِ بنحو شهرين، وفي أثناءِ حجِّ عام (١٤١٢ هـ) سمعتُ عَدداً منَ الشبابِ يَذكرُ أنّي (تَراجَعتُ) عن رسالَتيَّ هاتين !!

وهذا عَجَب عُجاب، ليسَ لهُ في الحَقيقَةِ نِصاب !!

(٢) وهما رسالتانِ عامَّتانِ ليستا مُوَجَّهَتينِ لفئةٍ بذاتها، أو أشخاصٍ لخُصوصهم؛ ومَن توهَّمَ غير ذلكَ فَقَد جانَبَ الصَّواب !

سَدِيدة !!

ولستُ أُريدُ الدِّفاعَ عَن نَفسي، أو الذَّبَّ عَمَّا كتبتُ، أو إيرادَ المَواقفِ الإيجابيَّةِ مِن رسالَتيَّ؛ ولكنِّي أكتَفي (هُنا) أن أقول :

تاللَّهِ ... ما كَتَبتُ الذي كتبتُهُ - مِمَّا أشكَلَ على البَعضِ (واستَعظَموهُ) - إلَّا تَنبيهاً وتَحذيراً :

تَنبيهاً لأحبَّةٍ في اللَّهِ أخشى عليهم مِن تَكرُّر أغلاطٍ عِظام جُرَّ إليها (الآخرونَ)، وأُوقِع فيها (السَّابِقونَ)، وأُغرِقَ بها (الماضون) ... وَحَصَلَ مَعَهم - جميعاً - ما (الكُلُّ) به عارِفون ... و « السَّعيدُ مَن وُعِظَ بغَيرِهِ »[1] أيُّها المُؤمنون !!

وَتَحذيراً مِن (استِدراجٍ ماكرٍ) - لا يُخرَجُ منه بِمُجرَّد رسالةٍ شخصيَّةٍ، أو نَصيحةٍ ذاتيَّةٍ، أو مُكالمَةٍ هاتفيَّةٍ -؛ نُساقُ إليه دونَ أن نَشعُرَ، لِنَذوقَ مَرارَتَهُ

(١) رواه مُسلمٌ (٢٦٤٥) عَن ابن مَسعودٍ، مِن قَولِهِ .

وقساوَتَهُ مِن غيرِ أن نَدري ...

فَليَكُن هذا عُذراً لي فيما ظُنَّ أنّه خُشونَةٌ أو شدَّةٌ، فالأمرُ عَظيمٌ ... والخَطَرُ جَسيمٌ !!

... فإن لم أجِد مَن يَعذُرُني – ولا بُدَّ إن شاءَ اللَّهُ واجدٌ – فَربِّي يَعلَمُ ما في نَفسي، ومُطَّلعٌ بما في خبيئةِ فُؤادي ...

﴿ أَوَ لَيسَ اللَّهُ بِأَعلَمَ بِما في صُدورِ العالَمين ﴾[1].

وإنّي أُكرِّرُ هنا ما كَتَبتُهُ في مقامٍ آخَرَ[2] ... أُكَرِّرُهُ لِيُفهَمَ بوَعيٍ عَميق ... لا لِيُمَرَّرَ دونَ تأمُّلٍ وتَطبيق :

« ومِن نافلةِ القَولِ أن أُؤكِّدَ – هنا – أنَّ جَميعَ مَن تَكلَّمنا عليهم، أو أشرنا إليهم ... هُم إخوانُنا ... وأحبابُنا ... فَلَهُم حقٌّ علينا، ولنا حقٌّ عليهم .. فلا

---

(١) العَنكبوت : ١٠ .

(٢) « رؤية واقعيّة في المناهج الدَّعويّة » (ص ٩٨) .

تَضيقُ صُدورٌ ... ولا تَطيشُ ظُنونٌ ...

... والقَلبُ مَفتوحٌ للنُّصحِ ... والأُذُنُ تَنتَظِرُ الإرشاد ... واللَّهُ المُوَفِّقُ للسَّداد » .

فإنْ أبى (البعضُ) إلّا الكلام ...وأصَرَّ على قَذْفِ (السِّهام) فإنِّي أُعَزِّي نَفسي ومَن هو (مِثلي) بقول مَن قال في قديم الزَّمان :

اعْمَلْ لِنَفْسِكَ صالِحاً لا تَحْتَفِلْ
بِظُهورِ قيلٍ في الأنامِ وقالِ

فَالخَلْقُ لا يُرجى اجْتِماعُ قُلوبِهم
لا بُدَّ مِن مُثْنٍ عَلَيْكَ وقالي

وأمّا أولئكَ المُتَربِّصونَ .. الّذينَ يَتصيَّدونَ في الماءِ العَكرِ، بوَضعِ الحقِّ في غيرِ نِصابِهِ، واستغلالِهِ في غيرِ بابِهِ – كالعلمانيِّينَ وأذنابِ السَّاسَةِ الماكرينَ –، فهم أقلُّ مِن أن يُحتَفى بهم أو يُشارَ إليهم !! لِدَنيءِ مقاصِدِهِم، وَخبيثِ مآرِبِهِم !!

فلا يَجعلُنا مَكرُهُم ودهاؤُهم نُعرِضُ عن قاعدَةِ التّواصي بالحقِّ والتّواصي بالصّبرِ، ضِمنَ دائرَة الأُخوَّةِ الصّادقَةِ والعَقيدَةِ الصّافيَةِ، ولو صاحَبَها أحياناً - لِمُقتَضىً مُهمّ - نوعُ حدَّةٍ أو شدَّةٍ ! لكنَّها بينَ إخوَةِ العَقيدَةِ « حدَّةُ الوَدودِ ... وشدَّةُ الحبيبِ »[1].

فنحنُ - ولِلّهِ الحمدُ - في تَطبيقنا لقاعدَةِ النّقدِ الصّريحِ « لا نتعصَّبُ لأحدٍ دونَ الآخرِ؛ لأنّنا نَعتقدُ أنَّ الجميعَ إخوانُنا، ونَحنُ نُحبُّهم في اللَّهِ بقَدْرِ عَملهم وإخلاصهم لهذا الدّينِ وفِقهِهِم؛ وعندما نَنقُدُ مَسلكاً لبعضِهِم فلا يَعني هذا أنّنا نَتعصَّبُ ضدَّهُ، أو نُؤثِرُ عليهِ غيرَهُ، أو نَكرهُهُ .. معاذَ اللَّهِ؛ بل نَفعَلُ ذلكَ لأنَّ هذا هو حقُّ الأخِ علينا، إذا رأيناهُ في حاجَةٍ إلى النُّصحِ والتّسديدِ، ولولا أنّنا نحبُّ لهُ الخيرَ والصّوابَ والفلاحَ لَما نَصَحناهُ، واللَّهُ عزَّ وجلَّ يَشهدُ، وهو وَحدهُ العليمُ

(١) « رُؤيَةٌ واقعيَّةٌ » (ص ٢٨) .

بما في الصُّدورِ »[1] ، « والخلافُ في الرَّأيِ لا يَجوزُ أن يكونَ مَصدَرَ لَجاجةٍ أوْ غَضَبٍ »[2].

ووالَّلهِ إنَّ أَقلَّ واحدٍ مِن إخوانِنا (الدُّعاةِ) أو طُلَّابِ العلمِ، فَضلًا عَن مَشايِخنا مِنَ العُلماءِ - عَلى ما قَد يَقَعُ بينَهُم مِن اختلافٍ أو خلافٍ - لَهُوَ أغلى عندَنا مِن دُنيا أُولئكَ المُتَهوِّكينَ وَما فيها !!

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيذهَبُ جُفاءً وَأَمَّا ما يَنفعُ النَّاسَ فيمكُثُ في الأرضِ ﴾.

... فإلى رسالةِ شيخِنا؛ لِنَنْهَلَ مِن واسعِ علمِهِ، وَنستَفيدَ مِن عُمقِ تَجربتِهِ، وَنَنْتَفِعَ بثاقبِ نَظَرِهِ .

واللَّهُ المُستعان .

وكَتَبَهُ : أبو الحارث الحَلَبيُّ الأثريُّ

يوم الاثنين ١/ ذي القعدَة / ١٤١٢ هـ

---

(١) « دَعوَةٌ إلى التَّفكيرِ المَنهجي » (ص ٩) للرُّحيلي .

(٢) « أدب الخلاف » (ص ٧) للشيخ صالح بن حميد .

سؤالٌ وجوابٌ

حولَ

فقهِ الواقعِ

مقدِّمة المؤلِّف

الحَمدُ للّه ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّـدِ المُرسَلين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمَعين .

أمّا بَعد :

فهذه رسالةٌ ضَمَّنتُها جَواباً على سؤالٍ وَرَدَ إلَيَّ حولَ ما يُسَمَّى بِـ « **فقهِ الواقع** » وحُكمِهِ، ومَدى حاجَةِ المُسلمينَ إليهِ، مَعَ بيانِ صورَتِهِ الشرعيَّـةِ الصَّحيحة .

وأصلُ هذه الرِّسالةِ جوابٌ مُرتَجَلٌ في مَجلسٍ مِن المَجالسِ العلميَّة التي يَجتَمعُ فيها - وللّه الحَمد - عَددٌ مِن الشبابِ المُسلمِ الحَريصِ على طلبِ العلمِ الصَّحيحِ؛ المُستَقى مِن الكتابِ والسُّـنَّـة، وعلى

منهَجِ السَّلَفِ الصَّالح؛ صَفوَةِ الأُمَّة .

ثمَّ قامَ أحَدُ الإخوَةِ - جزاهُ اللَّهُ خَيراً - بِنَسخِ كلامي الوارِدِ في شريط التَّسجيل، وعَرَضَهُ عَلَيَّ؛ فَعَدَّلتُهُ، وَزِدتُ عليه، وَنَقَّحتُهُ، بما يَتناسَبُ مع نَشرِهِ؛ لِتَعُمَّ به الفائدَةُ، ويَزدادَ به النَّفعُ - إن شاءَ اللَّهُ - .

وقَد قامَ أخونا الفاضلُ «علي بن حَسَن» - وَفَّقَهُ اللَّهُ لِمَراضيهِ - بتَهيِئَةِ هذه الرِّسالةِ للنَّشرِ، واعدادِها للطَّبعِ[1]، ثمَّ نَسَخَها - بَعدُ - بِيَدِهِ، وَضَبَطَ نَصَّها، وَقَدَّمَ لها؛ فَجزاهُ اللَّهُ خَيراً .

فاللَّهَ أسألُ أن يَنفَعَ بهذه الرِّسالةِ المُختَصرةِ قارئيها، وأن يُفيدَ بها طالبيها، إنَّهُ سميعٌ مُجيبٌ .

عَمَّان | وكَتَب
٢٩ شوَّال ١٤١٢ هـ | مُحمَّد ناصرالدِّين الألباني

(١) وبعدَ تنضيدِ الرِّسالَةِ - بمُقدِّمتها - وتصحيحها، عَرَضتُها على شيخنا فوافَقَ عليها، وأقرَّها مَشكوراً، فجزاهُ اللَّهُ خَيراً . (علي) .

فقهُ الواقعِ

إنَّ الحَمدَ للَّه نَحمَدُهُ ونَستَعينُهُ ونَستَغفرُهُ، ونَعوذُ باللَّهِ مِن شرورِ أنفُسنا ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهدِهِ اللَّهُ فلا مُضلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ لهُ .

وأشهَدُ أن لا إلهَ إلاّ اللَّهُ وَحدَهُ لا شريكَ لهُ

وأشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عَبدُهُ ورسولُهُ .

أمَّا بَعد :

فإنَّ رَسولَ اللَّهِ مُحمَّداً ﷺ يقولُ : « يُوشِكُ الأُمَمُ أن تَداعى عَليكُم، كما تَداعى الأكَلَةُ إلى قَصعَتِها » .

فقال قائلٌ : ومِن قِلَّةٍ نَحنُ يَومَئذٍ ؟ .

قال : « **بَل أنتُم يَومَئذٍ كثيرٌ**، ولكنَّكُم غُثاءٌ كَغُثاءِ السَّيل، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِن صُدورِ عَدُوِّكُم المَهابَةَ منكُم، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ في قُلوبِكُم الوَهَن » .

فقال قائلٌ : يا رَسولَ اللَّهِ ! وما الوَهَنُ ؟

قال : « حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ المَوت »[1].

○ واقعُ المُسلمين :

قَد تَجلَّى هذا الحَديثُ النَّبويُّ الشريفُ بأقوى مظاهرِهِ وأجلى صُوَرِهِ، في **الفتنةِ العظيمَةِ** التي ضَرَبَت المُسلمين؛ **فَفَرَّقَتْ** كلمَتَهُم، **وأَوْهَنَت** عَزمَهُم، **وَشَتَّتَتْ** (صُفوفَهُم) .

وَلَقَد أصابَ طَرَفٌ مِن هذه الفتنةِ القاسيةِ جَذْرَ قُلوبِ عَددٍ كبيرٍ مِن **الدُّعاةِ وَطَلَبَةِ العلمِ**، **فانقَسَموا** - وللأسَفِ الشديدِ - على أنفُسِهم، فصارَ بَعضُهُم

(١) حديثٌ صحيحٌ، تراه مُخرَّجاً في « الصَّحيحة » (٩٥٨) .

(يَتَكلَّمُ) في بَعضٍ، والبَعضُ (الآخَرُ) ينقُدُ الباقين، ويَرُدُّ عليهم ... وهكذا ...

○ معرفةُ الحقِّ بالردِّ :

وليسَت تلك الرُّدودُ (مُجرَّدةً)، أو هاتيكَ النَّقَداتُ (وَحدَها) بضائرةٍ أحداً مِن هؤلاء أو أولئكَ، سواءٌ منهم الرَّادُّ أم المَردودُ عليه، **لأنَّ الحَقَّ يُعرفُ بنورِهِ ودلائلِهِ، لا بِحاكيهِ وقائلِهِ** - عند أهلِ الإنصافِ، **وليسَ عندَ ذَوي التعصُّب والاعتساف** -؛ وإنَّما الذي يَضيرُ أولئكَ أو هؤلاء : هو الكلامُ، بغَيرِ علمٍ، وإلقاءُ القَولِ على عَواهِنِهِ، والتكلُّمُ بغَيرِ حقٍّ على عبادِ اللَّه ! !

○ مسألةُ « فقه الواقع » :

ولَقَد أُثيرَت أثناءَ تلك الفتنةِ العَمياءِ الصمَّاءِ البَكماءِ مسائلُ شتَّى؛ فِقهيَّةٌ، ومَنهَجيَّةٌ، ودَعَويَّةٌ، وكان لنا - حينَها - أجوبةٌ علميَّةٌ عليها بِحَمدِ اللَّه

سبحانهُ ومِنَّتهِ .

ومِن المَسائل التي أعقَبَت تلك الفتنةَ، وكَثُرَ الخَوضُ فيها : ما اصْطَلَحَ (البَعضُ) علىتَسميتِهِ بِـ « **فقه الواقع** » ! !

وأنا لا أُخالِفُ في صورَةِ هذا العلمِ الذي **ابتَدَعوا له** هذا الاسمَ، ألا وهوَ « فقه الواقع »؛ لأنَّ كثيراً مِن العُلَماءِ قَد نَصُّوا على أنَّه يَنبَغي على مَن يَتَوَلَّونَ تَوجيهَ الأُمَّةِ وَوضعَ الأجوبَةِ لِحَلِّ مشاكلهم أن يَكونوا عالمينَ وعارفينَ بِواقِعِهِم؛ لذلك كان مِن مَشهورِ كلماتِهِم : « **الحُكمُ على الشيءِ فَرعٌ عَن تَصَوُّرِهِ** »، ولا يَتَحقَّق ذلك إلاَّ بمَعرفَةِ (الواقِع) المُحيطِ بالمسألَةِ المُرادِ بَحثُها؛ وهذا مِن قَواعدِ الفُتيا بِخاصَّةٍ، وأُصولِ العلمِ بِعامَّةٍ .

فَفِقهُ الواقع - إذاً - هو الوقوفُ على ما يَهُمُّ المُسلمين مِمَّا يَتَعلَّقُ بشؤونِهِم، أو كيدِ أعدائهِم؛

لتَحذيرِهم، والنُّهوضِ بِهِم، **واقعيًّا، لا كلاماً نَظَريًّا**[1]، أو انشغالاً بأخبارِ الكُفَّارِ وأنبائهم ... أو إغراقاً بتَحليلاتِهِم وأفكارِهِم ! !

○ أهمِّيَّةُ معرفة الواقع :

فَمَعرفَةُ الواقِعِ للوُصولِ به إلى حُكمِ الشرعِ واجبٌ **مهمٌّ** مِن الواجباتِ التي يَجبُ أن يَقومَ بها طائفةٌ مُختَصَّةٌ مِن طلَّابِ العلمِ المُسلمينَ النُّبهاء، كأيِّ علمٍ مِن العلومِ الشرعيَّةِ، أو الاجتماعيَّةِ، أو الاقتصاديَّةِ، أو العَسكريَّةِ، أو أيِّ علمٍ يَنفَعُ

(١) أمَّا الكلامُ (النَّظريُّ) الذي ليسَ لهُ مَن (يتبنَّاهُ) عمَلاً، ويُخرجهُ إلى حيِّزِ (الواقع) فعلاً؛ فَقَد وَصَفَهُ شيخنا في بَعضِ مجالسِهِ مع الأخِ الدكتور ناصر العُمَر بأنَّهُ « **عَبَثٌ وجُهدٌ ضائعٌ** »، كما في شريطِ التَّسجيلِ المَنشورِ مِن تلكَ المجالسِ . (علي) .

وانظر ما سيأتي (ص ٥٧) .

الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ ويُدنيها مِن مَدارِجِ العَودَةِ إلى عِزِّها ومَجدِها وَسُؤْدُدِها، وَبِخاصَّةٍ إذا ما تَطَوَّرَت هذه العلومُ بتَطوُّرِ الأزمِنَةِ والأمكنَةِ .

○ مِن أنواعِ « الفقه » الواجبة :

وَمِمَّا يَجبُ التَّنبيهُ عليه في هذا المَقامِ أنَّ أنواعَ الفقهِ المَطلوبَةَ مِن جُملَةِ المُسلمين ليسَت فَقَط ذلك الفقهَ المَذهَبيَّ الذي يَعرفونَهُ ويتلقَّنونَهُ، أو هذا « الفقهَ » الذي تَنَبَّه إليه ونَبَّهَ عليه بعضُ شبابِ الدُّعاةِ ! حيثُ إنَّ أنواعَ الفقهِ الواجبِ على المُسلمين القيامُ بها – ولو كِفائيّاً على الأقلّ – أكبرُ مِن ذلك كلِّه، وأوسَعُ دائرَةً منهُ؛ فَمِن ذلك مَثلاً : « فقه الكتاب »، و « فقه السُّنَّة »، و « فقه اللُّغَة »، و « فقه السُّنَن الكَونيَّة »، و « فقه الخلاف »، ونَحو ذلك مِمَّا يُشبِهُهُ .

وهذه الأنواعُ مِن الفقه – بِعُمومِها – لا تَقِلُّ أهميَّةً

عَن نَوعي الفقهِ المُشارِ إليها قَبلُ، سواءٌ منها الفقهُ المَعروفُ، أم « فقهُ الواقعِ » الذي نَحنُ بِصدَدِ إيضاحِ القَول فيه .

وَمَع ذلك كُلِّه؛ فإنَّنا لا نَرى مَن يُنَبِّهُ على أنواعِ الفقهِ هذه، أو يُشيرُ إليها ! وَبِخاصَّةٍ « **فقه الكتاب والسُّنَّة** » الذي هو رَأسُ هذه الأنواعِ وأُسُّها، هذا الفقهُ الذي لو قال أحدٌ بوجوبِهِ عَينيّاً لَما أبعَدَ؛ لِعَظيم حاجَةِ المُسلمين إليه، وشديدِ لُزومِهِ لهم؛ وبالرُّغم مِن ذلك : فإنَّنا لا نَسمَعُ مَن يُدَندِنُ حَولَهُ، وَيُقَعِّدُ مَنهَجَهُ، ويَشغَلُ الشبابَ بهِ، وَيُرَبِّيهِم عليه !

○ **نُريدُ (المَنهج) لا مُجرَّدَ الكلام :**

نَعَم؛ كثيرون – ولله الحمد – الَّذينَ يَتَكلَّمونَ في الكتابِ والسُّنَّة اليَومَ، وَيُشيرونَ إليها، ولكنَّ الواجبَ الذي نُريدُهُ ليسَ فَقَط أُكتوبَةً هنا، أو مُحاضَرَةً هناك،

إنَّما الذي نُريدُهُ جَعلُ الكتابِ والسُّنَّةِ الإطارَ العامَّ لكلِّ صَغيرٍ وكبيرٍ، وأن يَكونَ مَنهجهُما هو الشِّعارَ والدِّثارَ للدَّعوَةِ؛ بَدْءً وانتهاءً، وبالتَّالي أن يَكونَ تَفكيرُ المَدعوِّين مِن الشبابِ وغَيرهم مُؤَصَّلاً وَفْقَ هذا المَنهَج العَظيم الذي لا صَلاحَ للأُمَّةِ إلاَّ بهِ وعليهِ.

فلا بُدَّ - إذاً - مِن أنْ يَكونَ هناكَ عُلَماءُ في كُلِّ أنواعِ الفقهِ المُتَقدِّمَةِ - وبِخاصَّة « فقه الكتاب والسُّنَّة » -، بِضَوابِطَ واضحةٍ، وَقواعِدَ مُبيَّنَةٍ.

○ **الانقسام حولَ « فقه الواقع »:**

ولكنَّنا سِمعنا ولاحَظنا أنَّهُ قَد وَقَعَ كثيرٌ مِن الشبابِ المُسلمِ في حَيْصَ بيْصَ نَحو هذا النَّوعِ مِن العلمِ الذي سَبَقَت الإشارَةُ إلى تَسمِيَتِهِم له بِـ « فقه الواقع »، فانقَسموا قسمين، وصاروا - للأسَفِ - فَريقَين، حيثُ إنَّه قَد غَلا البَعضُ بهذا الأمر، وَقَصَّرَ البَعضُ

الآخَرُ فيهِ !

إذ إنَّكَ تَرى وتَسمَعُ - مِمَّن يُفَخِّمونَ شأْنَ « فقه الواقع »، وَيَضعونَهُ في مرتبةٍ عَلِيَّةٍ فوقَ مَرتبتهِ العلميَّةِ الصَّحيحةِ،- أنَّهم يُريدونَ مِن كُلِّ عالمٍ بالشرعِ أن يَكونَ عالماً بما سَمَّوهُ « فقه الواقع » !

كما أنَّ العَكسَ - أيضاً - حاصلٌ فيهم، فَقَد أوْهَموا السَّامعينَ لهم، والمُلتَفِّينَ حَولَهُم أنَّ كُلَّ مَن كان عارفاً بواقع العالمِ الإسلاميِّ هو فقيهٌ في الكتابِ،والسُّنَّةِ، وعلى منهج السَّلف الصَّالح ! !

وهذا ليسَ بلازِمٍ كما هو ظاهرٌ .

○ **الكمالُ عزيزٌ، فالواجبُ التَّعاوُنُ :**

وَنَحنُ لا نَتَصوَّرُ وجودَ إنسانٍ كاملٍ بكُلِّ مَعنى هذه الكلمةِ، أي: أن يَكونَ عالماً بكُلِّ هذه العلوم التي أشرتُ إليها، وَسَبَقَ الكلامُ عليها .

فالواجبُ إذاً : تَعاوُنُ هؤلاءِ الذين تَفَرَّغوا لِمَعرِفَةِ واقِعِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ وما يُحاكُ ضِدَّها، مَعَ عُلماءِ الكتابِ والسُّنَّةِ وعلى نَهجِ سَلفِ الأُمَّةِ، فأُولئكَ يُقَدِّمونَ تَصوُّراتِهم وأفكارَهم، **وهؤلاءِ يُبيِّنونَ فيها حُكمَ اللهِ سبحانَهُ، القائمَ على الدَّليلِ الصَّحيحِ، والحُجَّةِ النيِّرَةِ .**

أمَّا أنْ يُصبحَ المُتَكلِّمُ في « فقه الواقع » في أذهانِ سامعيهِ واحداً مِن العُلماءِ والمُفتينَ، لا لِشيءٍ إلاّ لأنَّه تكلَّمَ بهذا « الفقهِ » المشارِ إليه، **فهذا ما لا يُحكَمُ له بوجهٍ مِن الصَّوابِ**؛ إذ يُتَّخَذُ كلامُهُ تُكَأَةً تُرَدُّ بها فتاوى العُلماءِ، وتُنْقَضُ فيه اجتهاداتُهُم وأحكامُهُم .

○ خَطَأُ (العالِمِ) لا يُسقِطُهُ :

ومِن المُهمِّ بيانُهُ في هذا المَقامِ أنَّهُ قَد يُخطىءُ عالِمٌ ما في حُكمِهِ على مسألةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن تلك المسائلِ الواقعيَّةِ، وهذا أمرٌ (حَدَث) وَيَحدُثُ، ولكنْ ... هل

هذا يُسقِطُ هذا العالمَ أو ذاكَ، ويَجعلُ المُخالفينَ له يَصِفُونَهُ بكلماتٍ نابيَةٍ لا يَجوزُ إيرادُها عليه، كأنْ يُقالُ مثلاً - وقَد قيل - : هذا فقيهُ شرْعٍ وليسَ فقيهَ واقعٍ !!!

فهذِهِ قِسمَةٌ تُخالفُ الشرعَ والواقع !

فكلامُهُم المُشارُ إليه كُلُّه كأنَّهُ يوجِبُ على عُلماءِ الكتابِ والسُّنَّةِ أن يَكونوا - أيضاً - عارفينَ بالاقتصادِ والاجتماعِ والسِّياسةِ والنُّظُم العَسكريَّةِ وطُرُق استعمالِ الأسلحةِ الحَديثةِ، ونَحوِ هذا وذاك !!

ولستُ أظُنُّ أنَّ هناكَ أنساناً عاقلاً يَتَصوَّر اجتماعَ هذه العلوم والمَعارِف كلِّها في صَدرِ إنسانٍ، مهما كان عالماً أو (كاملاً) !

○ خَطَأُ (الجَهل) بالواقع :

وقَد سَمِعنا أيضاً عَن أُناسٍ يقولونَ : « ما يَهُمُّنا

نَحنُ أن نَعرِفَ هذا الواقع » ! فهذا - إن وَقَعَ - خطأٌ أيضاً .

فالعَدلُ أن يُقال : لا بُدَّ في كلِّ علم مِن العلومِ أن يَكونَ هناك عارفونَ به مُتَخَصِّصونَ فيه، يتعاوَنونَ فيما بَينَهُم **تعاوُناً إسلاميًّاً أَخويًّاً صادقاً، لا حزبيَّةَ فيه ولا عَصَبيَّة**، لِيُحَقِّقوا مصلَحةَ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ، وَإقامَةَ ما يَنشدُهُ كلُّ مُسلم مِن إيجادِ المُجتَمع الإسلاميّ، وتَطبيقِ شرعِ اللَّهِ في أرضِهِ .

فكلُّ تلكَ العلومِ واجبَةٌ وجوباً كِفائيًّاً على مَجموعِ عُلماءِ المُسلمين، **وليسَ مِن الواجبِ في شيءٍ** أن يَجمَعها فَردٌ واحدٌ، فضلاً عَن استحالةِ ذلك واقعاً !

فَمثلاً : لا يَجوزُ للطبيبِ أن يُسَوِّغَ - أحياناً - القيامَ بعَمليّةٍ جراحيَّةٍ مُعيَّنَةٍ إلاّ إذا استعانَ برأيِ العالِمِ الفقيهِ بكتابِ اللَّه سبحانَهُ، وبسُنَّةِ رسولِ اللَّه ﷺ، وعلى مَنهجِ السَّلفِ الصالحِ،إذ مِن الصَّعبِ - إن لَم

نَقُل: مِن المُستَحيل - أن يَكونَ الطَّبيبُ المُتَمَكِّنُ في علمِهِ عارفاً - أيضاً - بالكتابِ والسُّنَّة، مُتَمَكِّناً مِنْ فقهِهِما، وَمَعرفة أحكامِهِما.

○ التَّأكيدُ على وجوبِ التَّعاوُن :

لذلكَ، لا بُدَّ مِن التَّعاوُنِ، عَمَلاً بقَولِ رَبِّ العالَمين في كتابهِ الكريمِ: ﴿ وَتَعاوَنوا عَلى البِرِّ والتَّقوى وَلا تَعاوَنوا عَلى الإثمِ وَالعُدوانِ ﴾[1]، وبذلك تَتَحقَّقُ المَصالحُ المَرجُوَّةُ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ.

وهذه المَسألةُ مِن البَداهَةِ بِمَكانٍ؛ فإنَّ المُسلمَ لا يَكادُ يَتَصَوَّرُ عالماً فَقيهاً في الكتابِ والسُّنَّة، ثم هو مَع ذلك طَبيبٌ خِرِّيتٌ، ثم هو مَع ذلك يعرفُ - كما يقولونَ اليَومَ - « فقهَ الواقع » !! إذ بِقَدْر اشتغالهِ بهذا العلمِ يَنشغِلُ عَن ذاكَ العلمِ، وَبِقَدْرِ اهتمامهِ بذاكَ العلمِ،

(١) المائدَة : ٢ .

يَنصَرِفُ عَن هذا العلمِ ... وهكذا ...

ولا يَكونُ الكمَالُ - كما ذَكَرتُ آنِفاً - إلاّ بتعاوُنِ هؤلاءِ جميعاً - كلٌّ في اختِصاصهِ - مَع الآخَرين، وبذلك - وبه فقَط - تَتَحقَّقُ **المَقاصِدُ الشرعيَّةُ** لكُلِّ المُسلمين، وَيَنْجَوْنَ مِن الخُسرانِ المُبين، كما قال ربُّ العالمين: ﴿ وَالعَصْرِ إنَّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ إلاَّ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ وَتَواصَوْا بِالحَقِّ وتَواصَوْا بِالصَّبر ﴾.

○ **الغُلُوُّ فيما لابُدَّ منه:**

لكنَّ الذي لاحَظناهُ ونُلاحظُهُ أنَّ للعَواطِفِ الحماسيَّةِ الجامحَةِ التي لا حُدودَ لها: آثاراً سلبيَّةً مُتَعَدِّدَةً، منها **الغُلُوُّ فيما لا بُدَّ منه**، إذ الواجبُ الذي لا بُدَّ منه يُقسَم إلى قسمين:

الأوَّل: الفَرضُ العَينيُّ، وهذا يَجبُ على كلِّ

مُسلمٍ .

الثَّاني : الفَرضُ الكِفائيُّ، وهو ما إذا قامَ به البَعضُ سَقَطَ عَن الباقين .

فلا يَجوزُ أن نَجعَلَ الفَرضَ الكِفائيَّ كالفَرضِ العَينيِّ، مُتساوِيَيْنِ في الحُكمِ .

ولو أنَّنا قُلنا – تَنَزُّلاً – : يَجبُ على طُلَّابِ العلمِ الصَّاعِدينَ أن يَكونوا عارِفينَ بفقه الواقع، فلا يُمكنُ أن نُطلِقَ هذا الكلامَ في عُلماءِ المُسلمين الكبار، **فَضلاً عَن أن نُلزِمَ طُلَّابَ العلمِ بوجوبِ مَعرِفَةِ الواقِعِ**، وما يَتَرَتَّبُ على هذه المَعرِفَةِ مِن فقهٍ يُعطي لكُلِّ حالةٍ حُكْمَها .

○ لا يُنكَرُ (فقه الواقع) :

وكذلك لا يَجوزُ – والحالةُ هذه – أن يُنكِرَ أحدٌ مِن طُلَّابِ العلمِ ضَرورَةَ هذا الفقه بالواقع، لأنَّهُ لا يُمكِنُ الوُصولُ إلى تَحقيق الضَّالَّةِ المَنشودَةِ بإجماعِ

المُسلمين - ألا وهي التَخلُّص مِن الاستعمارِ الكافرِ للبلادِ الإسلاميَّة، أو - على الأقَلّ - بَعضِها - إلاّ بأن نَعرفَ ما يتآمَرونَ به، أو ما يَجتَمعونَ عليهِ؛ لِنَحذَرَهُ ونُحذِّرَ منهُ؛ حتى لا يَستَمِرَّ استعمارُهمُ واستعبادُهمُ للعالَمِ الإسلاميِّ، وهذا لا يَكونُ جُزءٌ كَبيرٌ منه إلاَّ بتَربيَةِ الشبابِ المُسلمِ تَربيَةً عقائديَّةً علميَّةً مَنهجيَّةً قائمةً على **أساسِ التَّصفيَةِ** للإسلامِ مِن الشوائب التي عَلَقت بهِ، ومبنيَّةً على **قاعدةِ التَّربيَةِ** على هذا الإسلام المُصفَّى، كما أنزَلَهُ اللَّهُ على قَلبِ رسولِهِ ﷺ .

○ بين العُلماء والحكَّام :

ومِن الأُمورِ التي يَنبَغي ذِكرُها هنا : أنَّ الذين يَستَطيعونَ حملَ الأُمَّةِ عَلى ما يَجبُ عليها وجوباً عَينيًّاً أو كِفائيّاً، ليسَ هم **الخُطباءَ المُتَحَمِّسينَ**، ولا **الفُقهاءَ النَّظريِّين**، وإنَّما هم الحُكَّامُ الذين بيدِهمِ الأمرُ

والتَّنفيذُ، والحَلُّ والعَقدُ، وليسَ - أيضاً - أولئكَ المُتَحَمِّسينَ مِن الشبابِ، أو العاطفيِّين مِن الدُّعاةِ ... الذينَ ليسَ بيدهم حلٌّ ولا رَبطٌ !!

فعلى الخُطباءِ والعلماءِ والدُّعاةِ أن يُرَبُّوا المُسلمينَ على قَبولِ حُكمِ الإسلامِ، والاستسلام له، ثمَّ دعوَةُ الحُكَّامِ - بالَّتي هي أحسنُ للَّتي هي أقوَمُ - إلى أن يَستَعينوا بالفُقَهاءِ والعُلماءِ[1] على اختلاف عِلمِهِم وتَنوُّعِ فِقهِهِم؛ فقه الكتاب والسُّنَّة، فقه اللُّغَة، فقه السُّنَن الكونيَّة، فقه الواقع ... وغير ذلك مِن مُهمَّات؛ إعمالاً منهم للمبدأ الإسلاميِّ العَظيم؛ مبدأ الشورى.

وَيَومئذٍ تَستَقيمُ الأُمورُ، ويَفرَحُ المُؤمنون بنصرِ اللَّهِ؛ ﴿ فإنْ أعْرَضُوا فَما أرْسَلْناكَ عَلَيهِم حَفيظاً ﴾[2]!

---

(١) فهم للمُسلمينَ - جماعاتٍ وأفراداً - ضياءُ السَّبيلِ ومنارُ الطَّريقِ؛ فبهم يَهتَدونَ، وعلى نَهجهم يَسيرونَ . (علي) .

(٢) الشورى : ٤٨ .

○ عِلَّةُ ذُلِّ المُسلمين :

ولا بُدَّ هُنا مِن بيانِ أمرٍ مهمٍّ جدًّاً يَغفُلُ عنه الكثيرون، فأقولُ: ليسَت عِلَّةُ بقاءِ المُسلمين فيما هم عليه مِن الذُّلِّ واستعبادِ الكُفَّارِ - حتى اليَهود - لبَعضِ الدُّوَل الإسلاميَّة، هي جهلَ الكثيرين مِن أهلِ العلم بفقهِ الواقع، أو عَدمَ الوقوفِ على مُخَطَّطاتِ الكُفَّارِ ومُؤامراتِهم، كما يُتَوهَّمُ !

○ مِن أَغلاطِ بَعضِ (الدُّعاة) :

ولذلك فأنا أرى أنَّ الاهتمامَ بفقه الواقع اهتماماً زائداً بِحَيث يكونُ منهجاً للدُّعاةِ والشبابِ، يُرَبُّونَ وَيَترَبَّوْنَ عليه، ظانِّينَ أنَّهُ سبيلُ النَّجاةِ : خَطَأٌ ظاهِرٌ، وَغَلَطٌ واضحٌ !

والأمرُ الذي لا يَختَلِفُ فيه مِن الفُقَهاءِ اثنان، ولا يَنتطِحُ فيه عَنزان : أنَّ العلَّةَ الأساسيَّة للذُّلِّ الذي حَطَّ في

المُسلمين رِحالَهُ هي :

أوَّلاً : **جَهلُ المُسلمين بالإسلام الذي أنزَلَهُ اللَّهُ على قَلبِ نبيِّنا عليه الصَّلاةُ والسَّلام .**

وثانياً : **أنَّ** كثيراً مِن المُسلمين الذين يَعرفونَ أحكامَ الإسلامِ في بَعضِ شؤونِهِم لا يَعملونَ بها، ويُهمِلونَها، ويُهدِرون العَمَلَ بها .

○ **التَّصفيَةُ والتَّربيَةُ** :

فإذاً : مِفتاحُ عَودَةِ مَجدِ الإسلامِ :**تَطبيقُ العلم النَّافِعِ، والقيامُ بالعَمَلِ الصَّالحِ**، وهو أمرٌ جليلٌ لا يُمكِنُ للمُسلمين أن يَصِلوا إليه إلاّ بِإعمالِ **مَنهجِ التَّصفيةِ والتَّربيَةِ**، وهُما واجبانِ مُهمَّانِ عَظيمانِ[1] :

---

(١) وعلى هذين الواجبين اللَّذينِ يُدَندنُ حَولَهُما شيخُنا دائماً بَنَيتُ رسالَتي «التَّصفيَة والتَّربية وأثَرُهُما في استئناف الحياة الإسلاميَّة»، وهي مطبوعة منذ سنوات . (علي) .

وأرَدتُ بالأوَّلِ منهما أُموراً :

الأوَّل : تَصفيَةُ العَقيدةِ الإسلاميَّة مِمَّا هو غَريبٌ عنها، كالشركِ، وجَحْدِ الصِّفاتِ الإلهيَّة، وتأويلها، وردِّ الأحاديث الصَّحيحةِ لتعلُّقها بالعَقيدة ونَحوِها .

الثَّاني : تَصفيَةُ الفقهِ الإسلاميِّ مِن الاجتهاداتِ الخاطئةِ المُخالِفَةِ للكتابِ والسُّنَّة، وتَحريرُ العقول مِن آصارِ التَّقليد، **وظُلماتِ التعصُّب** .

الثَّالث : تَصفيةُ كتب التَّفسيرِ، والفقهِ، والرَّقائقِ، وغيرها مِن الأحاديث الضَّعيفة والمَوضوعَة، والإسرائيليَّات والمُنكَرات .

وأمَّا الواجبُ الآخَرُ : فأُريدُ بهِ تَربيَةَ الجيلِ النَّاشيء على هذا الإسلام المُصفَّى مِن كلِّ ما ذَكَرنا؛ تَربيةً إسلاميةً صحيحةً منذ نُعومَةِ أظفارِهِ، دونَ أيِّ تأثُّرٍ بالتَّربيَةِ الغَربيَّةِ الكافِرَةِ .

ومِمَّا لا رَيبَ فيه أنَّ تَحقيقَ هذين الواجبَين

يَتَطلَّبُ جُهوداً جبَّارةً مُتعاونةً مُخلصَةً بينَ المُسلمين كافَّةً : جماعاتٍ وأفراداً؛ مِن الذين يَهُمُّهُم حقّاً إقامَةُ المُجتَمعِ الإسلاميِّ المَنشودِ، كلٌّ في مَجالهِ واختِصاصِهِ .

○ الإسلامُ الصَّحيحُ :

فلا بُدَّ - إذاً - مِن أن يُعنى العُلماءُ العارِفونَ بأحكامِ الإسلامِ الصَّحيح بَدعوَةِ المُسلمينِ إلى هذا الإسلام الصَّحيح، وتَفهيمهم إيَّاهُ، ثم تَربيتهم عليهِ، كمثل ما قال اللَّهُ تَعالى :

﴿ وَلكنْ كُونوا رَبَّانِيِّين بِما كُنْتُمْ تُعَلِّمونَ الكِتابَ وبما كُنتُم تَدْرُسونَ ﴾[1].

هذا هو الحلُّ الوَحيدُ الذي جاءَت به نُصوصُ الكتابِ والسُّنَّة، كما في قوله تَعالى : ﴿ إنْ تَنْصُروا اللَّه

---

(1) آل عمران : ٧٩ .

يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدامَكُم ﴾[1]، وغيره كثير .

○ كيف يأتي نَصرُ اللَّهِ ؟

فَمِن المُتَّفَق عليه دونَ خِلافٍ – ولله الحَمد – بين المُسلمين أنَّ مَعنى ﴿ إنْ تَنْصُروا اللَّهَ ﴾، أي: إنْ عملتُم بما أَمَرَكُم به : نصَرَكُم اللَّهُ على أعدائكُم .

ومِن أهمِّ النُّصوصِ المُؤَيِّـدَةِ لهذا المَعنى مِمَّا يُناسِبُ واقعَنا الذي نَعيشُـه تماماً، حيثُ وَصْفُ الدَّواءِ والعلاجِ معاً، قولُه ﷺ : « إذا تَبايَعتُم بالعِينَة، وَأَخَذتُم أذنابَ البَقَر، وَرَضيتُم بالزَّرعِ، وَتَركتُم الجهادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عليكُم ذُلًّا لا يَنزِعُهُ عَنكُم حتى تَرجِعوا إلى دينكُم »[2].

---

(١) مُحمَّد : ٧ .

(٢) وهو مُخرَّجٌ في كتابي « سلسلَة الأحاديث الصَّحيحة » (رقم : ١١) .

○ سبَبُ (مَرَض) المُسلمين :

فإذاً : ليسَ مَرَضُ المُسلمين اليَومَ هو جهلَهُم بعلمٍ مُعَيَّنٍ، أقولُ هذا مُعترفاً بأنَّ كلَّ علمٍ يَنفعُ المُسلمين فهوَ واجبٌ بِقَدْرِهِ، ولكن **ليسَ سَبَبُ الذُّلِّ** الذي لَحِقَ بالمُسلمين جَهلَهُم بهذا الفقه المُسَمَّى اليَوم « فقه الواقع » ! **وإنَّما العِلَّةُ** – كما جاءَ في هذا الحديثِ الصَّحيحِ – **هي إهمالُهُم العَمَلَ بأحكامِ الدِّين، كتاباً وَسُنَّةً** .

فقولُه ﷺ : « إذا تَبايَعتُم بالعِينَة »؛ إشارةٌ إلى نَوعٍ مِن المُعامَلات الرِّبَويَّة ذات التَّحايُل على الشرع .

وقولُه ﷺ : « وأخَذتُم أذنابَ البَقَر »؛ إشارَةٌ إلى الاهتمامِ بأُمورِ الدُّنيا والرُّكونِ إليها، وَعَدمِ الاهتمامِ بالشريعَةِ وأحكامها .

ومِثلُهُ قولُه ﷺ : « ورَضيتُم بالزَّرع » .

وقولُه ﷺ : « وتَرَكتُم الجهادَ »؛ هو ثَمَرَةُ

الخلودِ إلى الدُّنيا، كما في قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا ما لَكُمْ إذا قيلَ لَكُمُ انْفِرُوا في سَبيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُم إلى الأَرضِ أرَضيتُم بِالحَيَاةِ الدُّنيا مِن الآخِرَةِ فما مَتاعُ الحيَاةِ الدُّنيا في الآخِرَةِ إلاَّ قَليلٌ ﴾[1].

وقولُه ﷺ : « ... سَلَّطَ اللَّهُ عليكُم ذُلاًّ لا يَنزِعُهُ عنكُم حتى تَرجِعوا إلى دينكُم »؛ **فيه إشارَةٌ صريحَةٌ إلى أنَّ الدِّينَ الذي يَجبُ الرُّجوعُ إليه هو الذي ذَكَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وجلَّ** في أكثرِ مِن آيَةٍ كريمةٍ، كمثلِ قولِهِ تَعالى : ﴿ إنَّ الدِّينَ عندَ اللَّهِ الإسلامُ ﴾[2]، وقولِهِ سُبحانَهُ : ﴿ اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دينَكُم وأتْمَمْتُ عَلَيكُم نِعمَتي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلامَ ديناً ﴾[3].

وفي تَعليقِ الإمامِ مالكٍ المشهورِ على هذه الآيَةِ ما

---

(١) التوبة : ٣٨ .

(٢) آل عمران : ١٩ .

(٣) المائدة : ٣ .

يُبَيِّنُ المُرادَ، حيثُ قال – رحمه اللّه –: « وما لم يَكُن يَومئذٍ ديناً فلا يَكونُ اليَومَ ديناً، **ولا يصلُحُ آخِرُ هذه الأُمَّة إلاّ بما صَلَحَ به أوَّلُها** » .

○ **الغُلُوُّ في (فقه الواقع) :**

وأمَّا هؤلاءِ الدُّعاةُ الذين يُدَنْدِنونَ اليَومَ حولَ « فقه الواقع »، ويُفَخِّمونَ أمرَهُ، ويَرفَعونَ شأنَهُ – وهذا حقٌّ في الأصلِ –، فإنَّهم **يُغالونَ فيه**؛ حيث يَفهَمونَ ويُفَهِّمونَ – ربَّما مِن غيرِ قَصْدٍ – أنَّهُ يَجبُ على كلِّ عالمٍ بَل على كلِّ طالبِ علمٍ أن يَكونَ عارفاً بهذا الفقهِ ! !

مَع أنَّ كثيراً مِن هؤلاءِ الدُّعاةِ يَعلمونَ جيِّداً أنَّ هذا الدِّينَ الذي ارتَضاهُ ربُّنا عَزَّ وجَلَّ في أُمَّةِ الإسلامِ قَد تَغَيَّرَت مفاهيمُهُ منذ قَديم الزَّمانِ حتى فيما يَتعلَّقُ بالعَقيدَةِ، فَنَجِدُ أُناساً كثيرين جدّاً يَشهَدونَ أن « لا إله إلاّ اللّه »، وَيقومون بسائر الأركان، بل قَد يَتعبَّدونَ بِنوافِلَ مِن

العِبادات، كقِيامِ اللَّيل، والصَّدقات، ونَحو ذلك، ولكنَّهُم انْحَرَفوا عَن مثلِ قوله تَعالى : ﴿ فاعْلَمْ أنَّهُ لا إلهَ إلاّ اللَّهُ ﴾[1].

○ **واقعُ (الدُّعاة) مع « فقه الواقع » :**

ونَحـنُ نعـلـمُ أنَّ كثيـراً مِن أُولئكَ (الدُّعاةِ) يُشارِكونَنا في مَعرِفَةِ **سَبَب سوءِ الواقع** الذي يَعيشهُ المُسلمون اليَومَ جَذريَّاً؛ ألا وهو بُعدُهُم عَن الفَهم الصَّحيحِ للإسلامِ فيما يَجبُ على كلِّ فَردٍ، وليسَ فيما يَجبُ على بَعضِ الأفرادِ فقط، **فالواجبُ : تَصحيحُ العَقيدةِ، وتَصحيحُ العبادَةِ، وتَصحيحُ السُّلوكِ** .

أينَ مِن هذه الأُمَّة مَن قامَ بهذا الواجِب العَينيِّ وليسَ الواجبَ الكِفائيَّ ؟؟ إذ الواجبُ الكِفائيُّ يأْتي بَعدَ الواجب العَينيِّ، وليسَ قبلَهُ !

---

(١) مُحمَّد : ١٩ .

ولذلكَ : فإنَّ الانشغالَ والاهتمامَ بدَعوَةِ الخاصَّةِ مِن الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ إلى العنايَةِ بواجبٍ كِفائيٍّ ألا وهو « فقه الواقع »، وتَقليلَ الاهتمام بالفقهِ الواجب عَينيَّاً عَلى كلِّ مُسلمٍ – وهو « فقهُ الكتاب والسُّنَّة » – بما أشرتُ إليه : هو إفراطٌ وتَضييعٌ[1] لِمَا يَجبُ وُجوباً مُؤكَّداً على كُلِّ فَردٍ مِن أفرادِ الأُمَّة المُسلمَةِ، وغُلوٌّ في رَفعِ شأنِ أمرٍ لا يَعدو كَونَهُ – على حَقيقَتهِ – واجباً كِفائيَّاً !

○ القولُ الوَسَطُ الحقُّ في « فقه الواقع » :

فالأمرُ – إذاً – كما قال اللّه تَعالى : ﴿ وَكَذلكَ جَعَلناكُم أُمَّةً وَسَطاً ﴾[2]؛ ففقهُ الواقع بِمَعناهُ الشرعيِّ الصَّحيح هو واجبٌ بلا شكٍّ، ولكنْ وجوباً كِفائيَّاً، إذا قامَ به بَعضُ العُلماءِ سَقَطَ عَن سائرِ العُلماءِ، فَضلاً عَن

(١) انظر ما سبَق (ص ٣٥) .

(٢) البقرة : ١٤٣ .

طلّابِ العلمِ، فَضلاً عَن عامَّةِ المُسلمين !

فلذلكَ يَجبُ **الاعتدالُ** بدعوة المُسلمين إلى مَعرفةِ « فقه الواقع »، وَعَدمُ إغراقهم بأخبارِ السِّياسة، وَتَحليلاتِ مُفَكِّري الغَرب، **وإنَّما الواجبُ – دائماً وأبَداً** – الدَّنْدَنَةُ حولَ **تَصفية الإسلامِ** مِمَّا عَلَقَ به مِن شوائبَ، **ثم تَربيَةُ المُسلمين** : جماعاتٍ وأفراداً، على هذا الإسلام المُصَفَّى، وَرَبطُهُم بِمَنهَجِ الدَّعوةِ الأصيل: الكتاب والسُّنَّة بفَهم سَلَف الأُمَّة .

○ وجوبُ المحبَّة والولاء :

ومِن الواجب على العُلماءِ – أيضاً – وعلى مُختَلفِ اختصاصاتِهم – فَضلاً عَن بَقيَّة الأُمَّة – أن يَكونوا مُمْتَثِلينَ قَولَ نَبيِّهم ﷺ : « مَثَلُ المُؤمنينَ في تَوَادِّهم وَتَراحُمِهِم كمَثَلِ الجَسَدِ الواحدِ ... »[1].

---

(١) مُخَرَّج في « الصَّحيحة » (١٠٨٣) .

ولا يَتَحقَّقُ هذا المَثلُ النَّبويُّ العظيمُ بمعناه الرَّائع الجميلِ إلاّ **بتعاوُنِ العُلماءِ مَعَ أفرادِ المُجتَمع، تَعليماً وتَعلُّماً، دَعوةً وَتَطبيقاً** .

فيَتعاوَنُ – إذاً – مَن عَرَفوا فِقهَ الشرعِ بأدلَّتِهِ وأحكامِهِ، مَعَ مَن عَرفوا **فقهَ الواقع بصورَتِهِ الصَّحيحة التَّطبيقيَّة لا النَّظريَّة**، فأُولئكَ يَمُدُّونَ هؤلاء بما عندَهمْ مِن علمٍ وَفِقهٍ، وهؤلاء يُوقِفونَ أُولئكَ على ما تَبيَّن لهم ليَحذَروا وَيُحذِّروا .

ومِن هذا التَّعاوُن الصَّادِق بينَ العُلماءِ والدُّعاةِ على تَنوُّعِ اختصاصاتِهِم، يُمكِنُ تَحقيقُ ما يَنشدُهُ كُلُّ مسلمٍ غَيورٍ .

○ **خَطَرُ الطَّعن بالعُلماءِ :**

أمَّا الطَّعنُ في بَعضِ العُلماءِ أو طُلاَّب العلمِ، وَنَبْزُهمُ **بجهل فقهِ** الواقع، وَرَميُهم بما يُستَحيى مِن

إيرادِهِ: فهذا خَطأٌ وَغَلَطٌ ظاهرٌ لا يَجوزُ استمرارُهُ، لأنَّهُ مِن التَّباغُضِ الذي جاءَت الأحاديثُ الكثيرةُ لِتَنهى المُسلمينَ عنه، بَل لِتَأمُرَهمُ بِضِدِّهِ مِن **التَّحابِّ والتَّلاقي والتَّعاوُنِ**.

○ كيف نُعالِجُ الأخطاءَ؟

وأمّا الواجبُ على أيِّ مُسلمٍ رأى أمراً أخطأَ فيه أحَدُ العُلماءِ أو (الدُّعاةِ): فهوَ أن يَقومَ بتَذكيرِهِ، ونُصحِهِ:

فإن كان الخَطأُ في مكانٍ مَحصورٍ: كان **التَّنبيهُ** في ذلك المكان نَفسِهِ دونَ إعلانٍ أو إشهارٍ، وبالّتي هي أحسَنُ للّتي هي أقوَمُ.

وإن كانَ الخَطأُ مُعلَناً مَشهوراً، فلا بَأسَ مِن التَّنبيهِ والبيانِ لهذا الخَطأ، **وعلى طريقةِ الإعلان**، ولكن كما قال اللّهُ تَعالى: ﴿ ادْعُ إلى سَبيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ والمَوعِظَةِ

الحَسَنةِ وَجادِلهُم بالَّتي هيَ أحْسَنُ ﴾[1].

ومِن المهمّ بيانُهُ أنَّ التَّخطئة المُشارَ إليها هنا ليسَت التَّخطئةَ المبنيَّةَ على حماسةِ الشباب وعَواطِفِهم، دونَما علم أو بيِّنَةٍ، لا؛ وإنَّما المُرادُ: التَّخطئةُ القائمةُ على الحُجَّةِ والبيان، والدَّليلِ والبُرهان[2].

وهذه التَّخطئةُ - بهذه الصُّورة اللَّـيِّـنَـةِ الحكيمَة - لا تَكونُ إلاّ بينَ العُلماءِ المُخلِصينَ وطُلّابِ العلم النَّاصحين؛ الذين هُم في علمهم ودَعوتهم على كلمةٍ سواء، مَبنيَّةٍ على الكتاب والسُّنَّة؛ **وعلى نَهج سَلَف الأُمَّة**.

أمَّا إذا كان مَن يُرادُ تَخطِئَتُهُ مِن المُنحَرفينَ عَن هذا المَنهج الرَّبَّاني، فله - حينئذٍ - مُعامَلةٌ خاصَّةٌ، وأُسلوبٌ خاصٌّ يَليقُ بِقَدْرِ انحِرافِهِ وَبُعدِهِ عَن جادَّةِ

(١) النَّحل: ١٢٥.

(٢) فَلْيُتأمَّل هذا الكلامُ وَلْيُتَدَبَّر. (علي).

الحَقِّ والصَّواب .

○ **خَطَرُ (السِّيَاسَة) المُعاصِرَة :**

ولا بُدَّ - أخيراً - مِن تَعريفِ المُسلمينَ بأمرٍ مُهمٍّ جدَّاً في هذا الباب، فأقولُ :

يَجبُ ألَّا يَدفَعَنا الرِّضا بفقه الواقع - بصورتِهِ الشرعيَّةِ -، أو الانشغالُ به، إلى ولوجِ أبوابِ **السِّياسةِ المُعاصرةِ الظَّالِمِ أهلُها**، مُغترِّينَ بكلماتِ السَّاسةِ، مُرَدِّدين لأساليبهم، غارقين بطرائقهم .

وإنَّما الواجبُ هو السَّيرُ على السِّياسة الشرعيَّةِ، ألَا وهي « **رعايةُ شؤونِ الأُمَّة** »، ولا تَكونُ هذه الرِّعايةُ إلَّا في ضوءِ الكتابِ والسُّنَّة، وعلى مَنهجِ السَّلف الصَّالح، وبِيدِ أُولي الأمرِ منَ العُلماءِ العاملينَ، والأُمراءِ العادلينَ، فإنَّ اللَّهَ يَزَعُ بالسُّلطانِ ما لا يَزَعُ بالقُرآنِ[1] .

(١) انظر « الدُّرّ المَنثور » (٤/٩٩) .

أمَّا تلك السِّياسةُ الغَربيَّةُ التي تَفتحُ أبوابَها، وتَغُرُّ أصحابَها: فلا دينَ لها، وسائرُ من انساقَ خَلفها، أو غرقَ بِبَحرِها : أصابهُ بأسُها، وَضَرَبهُ جَحيمُها؛ لأنَّهُ انشغَلَ بالفرعِ قبلَ الأصلِ ! ورَحِمَ اللَّهُ مَن قال : « **مَن تَعَجَّلَ الشيْءَ قَبلَ أوانهِ : عُوقِبَ بِحِرْمانِهِ** » .

واللَّهُ المُوَفِّق للسَّداد .

وآخِرُ دَعوانا أنِ الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العالَمين .

○ ○ ○ ○ ○

فِهرسُ الكتاب

○ ○ ○ ○ ○